

Distr.: General
26 August 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، 10-12 تموز/يوليه 2024

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في الفترة من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2024 في جنيف.

أولاً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- افتتحت الدورة الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى المتكلمون والمتكلمات التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية: ممثل كمبوديا، نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل بنغلاديش، نيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل نيبال، نيابة عن أقل البلدان نمواً؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛

2- وسلطت الأمينة العامة للأونكتاد الضوء في بيانها الافتتاحي على أهمية الاقتصاد الإبداعي في سياق الظروف الاقتصادية الصعبة. وشددت على أهمية اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية بوصفه منصة لمناقشة دور التجارة في الخدمات في التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفي تعزيز التعاون الدولي بتبادل الخبرات الوطنية والإقليمية. وأوضحت أن الاقتصاد الإبداعي يشهد نمواً كبيراً، وهو اتجاه له بعد ديموغرافي قوي، وهو ما يسمح حتى لأصغر المبتكرين بالوصول إلى المستهلكين، ويتيح فرصاً للتنمية الاقتصادية والتنوع، وأن أهمية الخدمات الرقمية في دفع نمو الخدمات الإبداعية ما فتئت تتزايد. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن الاقتصاد الإبداعي ينطوي على عنصر قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن التجارة في السلع الإبداعية فيما بين بلدان الجنوب ما فتئت تتزايد في العقود الماضية. وختاماً، ذكرت الأمينة العامة أن التحول الرقمي للاقتصاد الإبداعي، مدفوعاً بالذكاء الاصطناعي، يتيح فرصاً للنمو؛ لكن للذكاء الاصطناعي إمكانية لإعادة تشكيل كيفية إنتاج الأعمال الإبداعية وتوزيعها واستهلاكها، وأنه لذلك حاسم في التصدي للتحديات المتعلقة بالحفاظ على جودة الخدمات التي يولدها الذكاء الاصطناعي، ومعالجة التحيزات الخوارزمية، وحماية التنوع الثقافي، ومعالجة الشواغل المتعلقة بفقدان الوظائف، إضافة إلى معالجة الحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة بشأن حقوق الملكية الفكرية، والحاجة إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عند قياس التجارة في الخدمات الإبداعية.

3- وعرضت المديرية بالنيابة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "التجارة في الخدمات الإبداعية" (TD/B/C.I/MEM.4/32). وذكرت أن الخدمات الرقمية تقود نمو الخدمات الإبداعية، وأن الصناعات الإبداعية تنمو في الاقتصادات النامية، حيث يزداد استهلاك الأجيال الشابة للمحتوى الإبداعي الرقمي. ولاحظت المديرية بالنيابة التأثير المزوج للرقمنة والذكاء الاصطناعي على أسواق العمل وتفاقم الفجوات الرقمية، وسلطت الضوء على التركيز العالي للسوق في الصناعات الإبداعية التي تهيمن عليها المنصات الكبرى؛ وذكرت أنه يتعين على صانعي السياسات معالجة هذه القضايا. وإضافة إلى ذلك، أكدت أن مشهد التجارة في الخدمات الإبداعية غير متكافئ، حيث تتصدر بعض الاقتصادات المتقدمة النمو الصادرات. وختاماً، لاحظت المديرية بالنيابة أن البلدان النامية شهدت نمواً كبيراً في الفترة 2010-2022، حيث ارتفعت حصتها مرتين من 10 إلى 20 في المائة، وأن التحديات شملت الحواجز التجارية والعجز في المهارات والبنية التحتية.

4- وأسهب المتكلم الرئيسي، مدير شركة هوكينز وشركاؤه بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في الحديث عن الطبيعة الدورية للإبداع، وأكد أن أصول الإبداع تكمن في هويات ودوافع فردية، وأن فوائده تنتشر عبر مختلف القطاعات. وركز على مكونات التجارة ذات القيمة الاقتصادية (الأشخاص، والمعرفة، والأصول الجاهزة) وقابليتها للتداول، وسلط الضوء على دور الإدارة بوصفها مصدراً للمزايا التنافسية. وإضافة إلى ذلك، تناول المتكلم التأثير التحويلي للذكاء الاصطناعي التوليدي في خفض التكاليف، وزيادة سرعة الإنتاج، وجذب مستخدمين جدد. وختاماً، سلط الضوء على حاجة البلدان إلى معالجة قضايا حقوق التأليف والنشر، سواء مدخلات الذكاء الاصطناعي التوليدي أو مخرجاته، لفهم قيمته المضافة، وإدارة الذكاء الاصطناعي في سياق الخدمات الحاسوبية.

5- وأكد بعض المندوبين الدور الحاسم للاقتصاد الإبداعي في تحقيق التنمية المستدامة، وأشاروا إلى أن هذا القطاع لا يولد الدخل وفرص العمل فحسب، بل يعزز أيضاً التنوع الاقتصادي والابتكار والإدماج والتبادل الثقافي، إلى جانب الإسهام بشكل كبير في التجارة الدولية. ولاحظ العديد من المندوبين التفاوتات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاستفادة من الاقتصاد الإبداعي، وسلطوا الضوء على تحديات مثل نقص البيانات، وضعف البنى التحتية، والفجوات الرقمية، وفجوات المهارات، وارتفاع تكاليف التجارة، والحوجز التنظيمية التي تعوق مشاركة البلدان النامية في السوق العالمية للخدمات الإبداعية. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء الفجوة الرقمية والتحديات التي تفرضها الرقمنة السريعة والتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وشددوا على ضرورة أن تعمل البلدان النامية على سد هذه الفجوة لتسخير فوائد التحول الرقمي بالكامل في الاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك التصدي للقضايا المتعلقة بالتحيزات الخوارزمية، وفقدان الوظائف، وحماية التنوع الثقافي وحقوق الملكية الفكرية. ولاحظ بعض المندوبين الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الشراكات بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، والشراكات الثلاثية لدعم البلدان النامية في التغلب على فجواتها الرقمية، وبناء ما يلزم من بنى تحتية مهارات، وحثوا الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى على الاضطلاع بدور في تيسير بناء القدرات، ونقل المعرفة والتكنولوجيا. واقترح بعض المندوبين توصيات على الأونكتاد والمجتمع الدولي لغرض التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة في البلدان النامية من طريق التجارة في الخدمات والخدمات الإبداعية؛ ومبادرات بناء القدرات لتعزيز البنى التحتية والمهارات الرقمية؛ ومخططات النفاذ التفضيلي إلى الأسواق المتاحة للخدمات الإبداعية من البلدان النامية؛ والأطر الدولية لمواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي؛ والدراسات والإحصاءات التفصيلية عن التجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات الإبداعية.

باء - التجارة في الخدمات الإبداعية

(البند 3 من جدول الأعمال)

6- قدمت المديرية بالنيابة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد الموضوع. وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية ست مناقشات مائدة مستديرة.

1- اتجاهات الخدمات الإبداعية وتوقعاتها

7- أكدت المحاور الأولى، المديرية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أهمية مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة في عام 2022، وسلطت الضوء على الدعم الذي أعرب عنه لتعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية المستدامة. وبالرغم من النمو الكبير للصناعات

الإبداعية التي أسهمت بنسبة 3,1 في المائة في إجمالي الناتج المحلي العالمي، و6,2 في المائة في العمالة، لاحظت أن هناك انخفاضاً في الاستثمار العام على مدى العقد الماضي، وسلطت الضوء على التفاوتات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، حيث تهيمن البلدان المتقدمة على التجارة الثقافية. وقد أدمجت بعض البلدان النامية صناعاتها الإبداعية ضمن خططها الإنمائية، وربطت دعم القطاعات الإبداعية أحياناً بشكل صريح بتتبع الصادرات والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وأوجزت المحاور التحديات الرئيسية التالية في القطاعات الإبداعية الآخذة في التوسع: التدفقات التجارية الثقافية غير المتوازنة؛ وتركيز السوق بين الشركات العالمية الكبرى؛ وعدم وجود معاملة تفضيلية للمنتجات الثقافية من البلدان النامية. وقد أفضى الدور المتزايد لتكنولوجيات النكاه الاصطناعي إلى تفاقم هذه القضايا. وختاماً، لاحظت المحاور الحاجة إلى سياسات لدعم البلدان النامية، بما في ذلك إبرام اتفاقات للإنتاج المشترك، وبرامج التدريب، والمساعدات لأغراض الإنتاج، والتوزيع والبحث.

8- وناقش المحاور الثاني، رئيس قسم، شعبة الاقتصاد والإحصاء بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، تحديات قياس الابتكار والخدمات الإبداعية، وأشار إلى وجود مدرستين فكريتين أي "المدرسة القديمة"، التي تستخدم أدوات الاقتصاد الكلي والتجارة الكلاسيكية، والمقاربة الحديثة التي تشمل مؤشرات متنوعة من مؤشر الابتكار العالمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، مع مراعاة عوامل مثل البيئات المؤسسية، ورأس المال البشري، والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور السوق. واعتمدت المقاربة الأولى على المؤشرات التجارية، التي قد تكون قديمة ومعقدة. ولم تعد تُجمع البيانات المتعلقة بالخدمات الإبداعية، التي تعتبر منفعة عامة، وهو ما أفضى إلى الاعتماد على مقامي البيانات من القطاع الخاص، مع ما يرتبط بذلك من مخاطر قانونية. وفيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي، لاحظ المحاور ما يلي: تتركز صادرات الخدمات الإبداعية حسب حجمها، لكن عند قياسها بالناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان، يظهر أن لبعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مثل إندونيسيا وبربادوس وبنغلاديش، إمكانات ضخمة ومزايا نسبية؛ وتُظهر الأرقام الواردة ضمن مؤشرات الخدمات الإبداعية العادية انخفاضاً حاداً في حجم التجارة خلال الجائحة، وأظهرت بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قدرة على الصمود، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا. وختاماً، ذكر المحاور أن تحسين قياس مدخلات الصناعة الإبداعية ومخرجاتها يتطلب تعاوناً مستمراً بين المنظمات الدولية مثل الأونكتاد واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

2- تبادل الخبرات القطرية: دور الخدمات الإبداعية في استراتيجيات التنمية

9- ذكر المحاور الأول، مسؤول تنفيذي أول، وزارة الثقافة والرياضة في إثيوبيا، أن الصناعات الإبداعية تولد الدخل بإيجاد فرص العمل وزيادة التجارة. فما فتئت التحولات التكنولوجية والرقمية تحوّل الاقتصاد الإبداعي إلى اقتصاد أساسه المعرفة، وهو ما يتطلب الاستثمار في المهارات البشرية. وقد جربت الصناعات الإبداعية حلولاً جديدة بغية التصدي للتغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مغذّية بذلك الابتكار؛ ووظفت الخدمات الإبداعية مدخلات في الصناعة التحويلية والسياحة، مُسهمّة في تطوير المنتجات، وإيجاد حلول تجارية متكاملة، وتتويج للاقتصاد. ولاحظ المحاور أن التنمية ينبغي أن يكون الإنسان محوراً، وأن تتجاوز النمو الاقتصادي لتشمل الثقافة بوصفها جزءاً من التنمية البشرية لغرض بناء رأس المال الاجتماعي، والحفاظ على التراث الثقافي، وتمكين المجتمعات المحلية. وأشار المحاور إلى التنوع الثقافي واللغوي في إثيوبيا، وهو ما يزيد من إمكانات الاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك ما يتعلق بتوليد الدخل للنساء والمجتمعات المحلية. وتشمل التحديات التي تواجه الاقتصاد الإبداعي عدم كفاية تكامله مع القطاعات الأخرى، ومحدودية النفاذ إلى الأسواق الدولية، وضعف البنى التحتية، ونقص الموارد البشرية المؤهلة، إلى جانب محدودية التمويل وعدم وجود بيانات رسمية يمكن بواسطتها قياس الاقتصاد

الإبداعي. وختاماً، تناول المحاور بالتفصيل السياسات الرامية إلى معالجة هذه التحديات، بما في ذلك تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع، وبناء قدرات الصناعات الإبداعية، وإتاحة البنى التحتية المادية والرقمية، وتيسير الحصول على التمويل، وإنشاء تجمعات إبداعية، وجمع البيانات بفعالية، وتصميم نماذج أعمال غايتها التجارة.

10- وذكر المحاور الثاني، نائب رئيس مؤسسة تنمية الثقافة والفنون في أوزبكستان، أن الاقتصاد الإبداعي جزء من استراتيجية التنوع الاقتصادي الوطني في أوزبكستان، وأنه يرمي إلى إنشاء بيئة شاملة للجميع في المؤسسات الثقافية وتطوير الرعاية الثقافية والتدريب المهني. وتستضيف أوزبكستان المؤتمر العالمي الرابع للاقتصاد الإبداعي في تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي يُنظَّم بالاشتراك مع إندونيسيا والأونكتاد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وذكر المحاور أن أوزبكستان اعتمدت، منذ عام 2016، أكثر من 120 برنامجاً ودرجة علمية لتطوير صناعات إبداعية محددة، وأن القطاع الرقمي ما فتئ يتوسع، حيث تستكشف الشركات الناشئة ورواد الأعمال فرص تطوير الألعاب والرسوم المتحركة. وختاماً، ذكر المحاور أن المبادرات الحكومية تشمل إنشاء مجتمعات للصناعات الإبداعية، يتوقع منها أن تكون مراكز للتواصل بين رواد الأعمال الشباب وقطاعي العلوم والأعمال التجارية؛ ويجري إعداد قانون للصناعات الإبداعية لتوحيد مختلف المبادرات.

11- وتناول المحاور الثالث، رئيس كلية العلوم والتكنولوجيا والفنون التطبيقية في ترينيداد وتوباغو، دور الصناعات الثقافية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يستحوذ كرنفال ترينيداد وتوباغو سنوياً على 12-15 في المائة من عدد السياح الوافدين ونفقاتهم، واستُخدمت استراتيجية المهرجان في الكاريبي لتوسيع الأسواق بتوليد العلامات التجارية المتعلقة بالوجهة والملكية الفكرية. ولاحظ المحاور أن التحديات لا تزال قائمة، لا سيما وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تملك أسواقاً محلية كبيرة، مما يحد من إبداع المحتوى. وبعوق العمل المنعزل للحكومة أوجه التأزر وفهم احتياجات الصناعة الإبداعية؛ وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية؛ وعلى سبيل المثال، للعديد من البلدان النامية منظمة واحدة تساعد المبدعين على إدارة حقوق التأليف والنشر، في حين لأحد البلدان المتقدمة النمو أكثر من 30 منظمة خاصة بقطاعات معينة. وختاماً، أكد المحاور أن الحاجة تدعو إلى تبادل المعلومات، وأنه ينبغي مراعاة ذلك في المناقشات بشأن الرقمنة وتوطين البيانات.

12- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار بعض المندوبين إلى أن الاقتصاد الإبداعي يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدمجه الناس اجتماعياً، وتنميته القدرات البشرية، وإيجاده فرصاً للعمل، وإسهامه في تصدير الخدمات؛ غير أن الصادرات تواجه تكاليف تجارية وقيوداً تنظيمية، في الوقت الذي يتطلب دعم الاقتصاد الإبداعي أطراً تنظيمية ومؤسسية مناسبة، ويمكن أن تستفيد إدارته من المعاهد المتخصصة والمراكز المحلية دون الوطنية، على أن تقوم تجمعات بجمع المبدعين لتعزيز الحوار وتيسير الاطلاع على السياسات العمومية. ولاحظ بعض الخبراء أن التعاون بين أصحاب مصلحة متعددين أمر هام في تعزيز الابتكار، وإضافة القيمة من قطاعات أخرى في الصناعات الإبداعية، وإدماج الصناعات الإبداعية في قطاعات أخرى. ولاحظ أحد المندوبين أن تحرير التجارة يمكن أن يعالج القيود التجارية فيما يتعلق بصادرات الاقتصاد الإبداعي. وشدد أحد المحاورين على أن الأولوية في هذا الصدد هي تحسين اللوائح التنظيمية من خلال عمليات التدقيق؛ ويتطلب هذا الأمر اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة حتى تتمكن الحكومات من دمج وجهات النظر المتخصصة والعملية المستقاة من المبدعين، والحصول على الدعم عند تحديد الآثار التنظيمية الشاملة لعدة قطاعات. وذكر أحد المندوبين أن الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في التغلب على المشاكل التقنية. وذكر عدد قليل من المحاورين أن بإمكان الاقتصاد الإبداعي الاستفادة من زيادة توافر واستخدام البنى التحتية الرقمية

والتوصيلية. ولاحظ أحد الخبراء أن هذا الأمر يتطلب تطوير المهارات والمحتوى، إضافة إلى يسر التكليف. ونكر بعض الخبراء أن هناك حلقة حميدة بحيث يُؤدِّد المحتوى الطلب على الخدمات التوصيلية، وتتيح زيادة التوصيلية زيادة المحتوى. وشدد أحد المحاورين على أن تطوير مهارات استخدام التكنولوجيا الرقمية وكسب الدخل من المحتوى الرقمي أمرٌ هام في السعي إلى ريادة الأعمال الرقمية، وأنه ينبغي أن يشمل التدريب واحتضان مبادرات ريادة الأعمال؛ وأن البلدان النامية في حاجة إلى بناء مهارات بشرية لإنتاج المحتوى الإبداعي الرقمي بدلاً من مجرد استهلاكه. وناقش بعض الخبراء السياسات التي تساعد الاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار في البحث والتطوير وتوفير البيانات، وتنمية المهارات البشرية، وإتاحة بحوث واستعلامات عن السوق، وتشجيع الاستثمار والتجارة، وتوفير الدعم المالي. وذكر أحد المندوبين أن بإمكان الأونكتاد أن يساعد على إجراء بحوث استشرافية في الوقت المناسب. ولاحظ بعض الخبراء أن الاقتصاد الإبداعي يحتاج إلى بنى تحتية للنقل وخدمات مالية، بما في ذلك من خلال البنوك وجهات الاستثمار الرأعية، إضافة إلى خطط ضمان الائتمان من مصارف التنمية، كما هو الحال في غرب أفريقيا مثلاً، وهي خطط تسمح بسداد مرن يتماشى مع واقع العديد من الأنشطة الإبداعية التي لا تدر مداخيل شهرية مستقرة؛ ويكتسي الإلمام بالأمور المالية والتدريب عليها أمراً هاماً بالنسبة للمبدعين حتى يتمكنوا من تحسين فرص استفادتهم من الخدمات المالية واستخدامها. وختاماً، لاحظ بعض المحاورين أن بإمكان الاقتصاد الإبداعي الاستفادة من الحفاظ على لغات الأقليات وثقافتها، مثلاً بإتاحتها ضمن المناهج الدراسية والمحتوى الإعلامي والمراكز الثقافية.

3- الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الخدمات الإبداعية

13- أصدر رئيس قسم التجارة والاقتصاد الإبداعي بالأونكتاد تقرير توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2024، الذي يتيح تحييناً لاتجاهات صناعات إبداعية مختارة والتجارة الدولية في السلع والخدمات الإبداعية، مع فصول مخصصة للرقمنة والذكاء الاصطناعي، وتركيز السوق، وسياسة المنافسة، والاستدامة؛ وتضمنت مدخلات من 36 دولة عضواً شاركت في دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد بشأن الاقتصاد الإبداعي.

14- وذكر المحاور الأول، مدير الاقتصاد الإبداعي بالمجلس الثقافي البريطاني، أن المجلس الثقافي البريطاني يعمل على تعزيز العلاقات الثقافية على الصعيد العالمي عن طريق إقامة تعاون متعدد التخصصات، وأن العمل على الاقتصاد الإبداعي يشمل الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي، لا سيما في القطاعات المتداخلة مع الفنون والتكنولوجيا. وتشمل المبادرات رسم خرائط قطاعية وأبحاثاً في آسيا، واستكشاف طرق حماية التراث الثقافي باستخدام الذكاء الاصطناعي، والتدريب على القيادة، ووضع السياسات، والشراكات الاستراتيجية التي ترمي إلى رعاية المواهب الإبداعية الشابة، ودفع عجلة النمو المستدام في القطاع الإبداعي، إضافة إلى التعاون في المشاريع المتعلقة بالمناخ والاستدامة، ودمج الممارسات المستدامة من البداية ليستفيد منها رواد الأعمال المبدعين. وختاماً، لاحظ المحاور أن الصناعات الإبداعية في المملكة المتحدة قوة اقتصادية كبيرة، تنمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد الأوسع، وأن مبادرات مثل رؤية قطاع الصناعات الإبداعية ترمي إلى تعزيز الابتكار وإيجاد فرص عمل والتعاون الدولي بحلول عام 2030.

15- وأكد المحاور الثاني، أخصائي الخدمات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، أن الرقمنة أفضت إلى عدة تحولات، بما في ذلك توسع الاقتصاد الإبداعي من خلال نمو المنصات الرقمية الإبداعية، وتحول نماذج الأعمال التجارية من بيع ملكية المنتجات إلى إتاحة خدمات الاطلاع على المحتوى واستخدام التكنولوجيا التي تقضي إلى أعمال تعاقدية. وأنشأت هذه التحولات فرصاً من خلال تعزيز الإبداع، وتحسين

عمليات الإنتاج إلى مستوى أمثل، وإتاحة سبل جديدة لكسب الدخل، وزيادة مرونة العمل والإنتاجية. لكنها تنطوي أيضاً على تحديات فيما يتعلق بفقدان الوظائف وفجوات المهارات والحماية في العمل. فاستخدام الذكاء الاصطناعي يسمح باستهلاك يتسم بالكفاءة، لكنه يعيد تشكيل أسواق العمل، بما يضع تحديات لنماذج التعويضات وأنظمة الإيرادات، وقد تنشأ جراءه تفاوتات في الأجور حسب القدرة على التكيف. وذكر المحاور أن طرق مواجهة هذه التحديات تختلف باختلاف مستوى التنمية في كل بلد، حيث تستثمر الاقتصادات المتقدمة النمو في الابتكار والأطر التنظيمية سعياً لجني الفوائد، في حين تركز الاقتصادات النامية على بناء البنى التحتية والمهارات الرقمية. وختاماً، ذكر المحاور أن التحولات التكنولوجية تتطلب، على جميع المستويات، تتطلب إطار حوكمة منسق لتنظيم الخدمات الإبداعية، وحماية الأعمال التي يبدعها الإنسان، وضمان موافقته المستتيرة ومكافأته بشكل مناسب؛ وأنه ينبغي لأطر الحوكمة أن تحمي العمالة في سياق التحولات الوظيفية وفجوات المهارات واحتياجات إعادة بناء المهارات.

16- وناقش المحاور الثالث، رئيس قسم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الكمية بالمنتدى الاقتصادي العالمي، الدور الحاسم للتكنولوجيا في إطلاق إمكانات الخدمات الإبداعية، وذلك بدفع الابتكار والكفاءة والشخصنة قدماً، في حين يجب التصدي للمخاطر الكامنة وتهديدات الأمن السيبراني والشواغل الأخلاقية. وتشمل الخدمات الإبداعية الإبداع وتقديم الخدمات، حيث تعمل التكنولوجيا محفزاً للإلهام وتعزيز تجارب المستخدمين وبناء الثقة. ومع ذلك، تطرح التكنولوجيا تحديات أيضاً، لا سيما في قطاع البنى التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاعتبارات الأخلاقية، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن، والثقة، وتكثيف القوى العاملة. وأكد المحاور على الحاجة إلى اعتماد إطار عمل للابتكار محوره الإنسان، لتسخير الفرص وفي الوقت نفسه التخفيف من المخاطر، وإدخال التركيز على الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، لتقادي التحيز والتمييز؛ وعلى الجوانب التكنولوجية والتشغيلية، لضمان أنظمة آمنة وشفافة ومتنوعة ثقافياً؛ وعلى الجوانب الأمنية والقانونية، للتخفيف من مخاطر الأمن السيبراني. وتعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتطوير البنى التحتية، ووضع المعايير، وإعادة تأهيل القوى العاملة، وإطار حوافز فعالاً ضرورياً لمكافأة المبدعين والجهات صاحبة المصلحة في جميع مناحي سلاسل القيمة. وختاماً، ذكر المحاور أنه يمكن للبلدان، من خلال تعزيز التجارة الدولية في الخدمات الإبداعية، أن تجذب الاستثمار، وتيسر نقل التكنولوجيا، وتعزز التعاون الدولي من أجل تطوير أطر تنظيمية منسقة، بما يفضي من ثم إلى اقتصاد خدمات إبداعي مزدهر يستفيد منه الجميع.

17- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، سلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على أن اتجاهات نمو صادرات الخدمات الإبداعية تظهر قدرة على الصمود والتكيف بالرغم من التحديات المرتبطة بالجائحة، وأن الرقمنة والذكاء الاصطناعي حاسمان في تحويل إنتاج المحتوى الإبداعي وتوزيعه واستهلاكه، وهي أمور تتيح فرصاً للابتكار وتوسيع السوق. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المحاورين أن بإمكان الأدوات الرقمية أن تعزز الإبداع والكفاءة، وأن لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الإبداعي القدرة على إتاحة قيام الروابط، والتفاهم بين الثقافات، وتبادل التراث الثقافي. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ومحاور آخر أن استخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي يمكن أن يثير شواغل أخلاقية، ويتسبب في فقدان الوظائف، ويزيد من مخاطر عدم المساواة الرقمية والاقتصادية، ويستلزم حماية العمالة. ولاحظ عدد قليل من الخبراء أن ثمة حاجة إلى إنشاء آليات للتخفيف من المخاطر وتوزيع الفوائد بالتساوي. ولاحظ بعض المحاورين أن الدعم المؤسسي مهم وأن حوكمة الذكاء الاصطناعي تتطلب حواراً اجتماعياً بين مختلف الجهات الفاعلة في منظومة أصحاب المصلحة المتعددين. وفيما يتعلق بتأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الإبداعي، أشار أحد المندوبين إلى مبادرة الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي التي أطلقتها الصين، والقرار الذي اعتمده الجمعية

العامة المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي⁽¹⁾. وذكر بعض المحاورين أنه يجب أن تضمن حوكمة الذكاء الاصطناعي انتقالاً عادلاً ومنصفاً، وقابلية التكيف معه، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وأنه يتعين على الأطر التنظيمية تناول مسألة التعويض الاقتصادي عن الإبداع، وأنه ينبغي لأنظمة التعليم إعداد الأجيال المقبلة للتعامل مع الاعتبارات الأخلاقية وضمان تنوع تمثيل الذكاء الاصطناعي. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن للأونكتاد دوراً هاماً في مساعدة البلدان النامية على إطلاق إمكانات الاقتصاد الإبداعي من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة، وذلك ببناء القدرات والتعاون الدولي والبحوث المتعمقة. وختاماً، أعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن أمله في زيادة المشاركة في الدراسات الاستقصائية بشأن الاقتصاد الإبداعي في المستقبل من أجل تعزيز الفهم.

4- تبادل تجارب البلدان: الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الخدمات الإبداعية

18- ناقش المحاور الأول، الأستاذ والعميد التنفيذي في المعهد الوطني للتنمية الثقافية بجامعة بيجين للدراسات الدولية، التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في الخدمات الإبداعية في الصين، وسلط الضوء على تأثيرها على الصناعات الثقافية. فهذه التكنولوجيات جزء لا يتجزأ من إنشاء المحتوى ومنصات التوزيع وإدارة العمليات، مما يعكس الاتجاهات العالمية في الابتكار. ففي عام 2022، أسهمت صناعة الخدمات الإبداعية في الصين بشكل كبير في القطاع الثقافي، كما أن مشهد السوق المتسم بالتنوع يدعم نمو هذه الصناعة، بما في ذلك المؤسسات الخاصة. وتناول المحاور بالتفصيل كيفية تطبيق التكنولوجيا الرقمية في الصين، ولاحظ أن دمج الأدوات الرقمية لم يبسر الحفاظ على التراث الثقافي فحسب، بل وسع أيضاً نطاق النفاذ إلى الأسواق، وأنشأ فرصاً جديدة للمنتجين المبدعين، وأن المنصات الرقمية تضطلع بدور حاسم في تعزيز ظهور المنتجات وانتشارها عالمياً. وفي القطاعات التقليدية مثل الفنون الاستعراضية، أفضى دمج التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي إلى تنشيط الصناعات، وتعزيز التعاون الدولي والإنتاج المبتكر، ويسر استخدام الموارد بكفاءة. وختاماً، ذكر المحاور أن الصين ترمي إلى الحفاظ على ريادتها في مجال دمج الذكاء الرقمي والذكاء الاصطناعي في الخدمات الإبداعية تعزيزاً للتعبير الثقافي وإسهاماً في التوسع الاقتصادي.

19- وقدم المحاور الثاني، الباحث المشارك في المرصد الثقافي لجنوب أفريقيا، بحثاً عن تأثير الذكاء الاصطناعي على الصناعات الإبداعية والممارسين في جنوب أفريقيا، وسلط الضوء على الدور الحاسم للرقمنة والذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد الإبداعي عبر العالم. وارتأى المحاور، الذي شدد على مجالات الشواغل المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، أن ثمة حاجة إلى وضع سياسات تُوازن بين هذه الاعتبارات والآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الإبداعي. وتعرف جنوب أفريقيا حالياً نقصاً في السياسات المخصصة للذكاء الاصطناعي؛ ولاحظ المحاور الحاجة إلى أطر عمل قوية للتعامل مع عصر الذكاء الاصطناعي بمسؤولية، وإلى مقاربات دقيقة تشمل التعليم وتنمية المهارات والدعوة إلى السياسات من أجل التخفيف من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المحتملة التي تتفاقم بسبب استخدام الذكاء الاصطناعي. وختاماً، أشار المحاور إلى توصيات مثل التعاون الإقليمي والسياسات الإقليمية التي تضمن التعويض العادل وحماية حقوق المبدعين في عصر الذكاء الاصطناعي؛ وترمي توصيات السياسات التي قدمها المرصد الثقافي لجنوب أفريقيا إلى تعزيز اقتصاد إبداعي مستعد للتعامل مع الذكاء الاصطناعي في جنوب أفريقيا.

20- وتناول المحاور الثالث، مؤسس ومدير مركز تحليل البحوث في مجال الابتكار في المكسيك، تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد الإبداعي في البلدان النامية. فاستخدامه يطرح تحديات، مثل فقدان الوظائف في القطاعات الإبداعية، لكنه أنشأ أيضاً فرصاً لفئات إبداعية جديدة وقطاعات اقتصادية قادرة على الصمود، على نحو ما اتضح في المكسيك خلال الجائحة مثلاً، حين كانت احتمالات أمتة الوظائف في الصناعات الإبداعية أقل مقارنة بالقطاعات غير الإبداعية. وشدد المحاور على حاجة البلدان النامية إلى تفصيل أطر سياساتية لسياقاتها خصيصاً بدلاً من استنساخ نماذج من البلدان المتقدمة النمو، تُركز على تشخيص الظروف والقدرات القطاعية، وهي مقارنة ترمي إلى تعزيز القدرة التنافسية والقدرة على التكيف فيما يتعلق بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وتضمن في الوقت نفسه تحقيق فوائد عادلة تشمل القوى العاملة. وفيما يتعلق بدور التجارة في الخدمات، أكد المحاور، إضافة إلى ذلك، على إمكانية استفادة البلدان النامية من توصيلية الإنترنت لعرض مواهبها الشابة في الأسواق الدولية، لا سيما في الميادين المتصلة بالذكاء الاصطناعي، وهو تبادل لا يتيح التدريب والخبرة للمهنيين المحليين فحسب، بل ينهض أيضاً بالقدرات المحلية، ويعزز فرص ريادة الأعمال. ومع ذلك، شدد المحاور على أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي في التجارة يتطلب سياسات عامة ولوائح تنظيمية شاملة مصممة خصيصاً للظروف المحلية، لتحقيق أقصى قدر من الفوائد والتخفيف من التحديات بشكل فعال. وختاماً، لاحظ المحاور الحاجة إلى تنمية استراتيجية وتنفيذ سياسات تدعم الاقتصاد الإبداعي وتعزيزه في عصر الذكاء الاصطناعي، وشدد على أهمية اغتنام الفرص والعمل في الوقت نفسه على التصدي للمخاطر المرتبطة بذلك.

21- وتناول المحاور الرابع، مدير أبحاث في مركز سياسات وأدلة الصناعات الإبداعية بجامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة، بالتفصيل نتائج دراسة حديثة عن تجارة المملكة المتحدة والاقتصاد الإبداعي العالمي حللت الاتجاهات على المستويين الكلي والجزئي في قطاع الصادرات الإبداعية، وسلط الضوء على النمو الكبير في الخدمات الإبداعية مقارنة بصادرات السلع وتركيز صادرات الخدمات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية في المقام الأول، مع مستويات حضور متفاوتة في مناطق أخرى من العالم. وناقش المحاور تحديات التجارة الإبداعية وفرصها، وأكد على الحاجة إلى مواصلة البحث لتشذيب منهجيات قياس الصادرات الرقمية، وهو أمر حاسم في فهم اتجاهات التجارة الرقمية الإبداعية وغير الإبداعية، وتحديد مجالات الميزة النسبية كذلك. وختاماً، لاحظ المحاور الحاجة إلى مزيد من التفاعل مع هذه النتائج إثراء للسياسات التي تدعم النمو المستدام والقدرة التنافسية في مشهد إبداعي عالمي ما فتئ يتطور.

22- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أكد أحد المندوبين أهمية المناقشات بشأن أزمة المناخ وسبل العيش المستدامة، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في مواجهة هذه التحديات؛ والجهود المبذولة لرقمنة الوثائق الأرشيفية والحفاظ على التراث في ظل التأثيرات المناخية؛ وأهمية الزيادة المتزامنة من جانب المبدعين وصانعي السياسات كليهما للتعاون الدولي في مجال تبادل أفضل الممارسات والسياسات الشاملة للجميع. وأكد أحد الخبراء على التحول من ملكية الخدمات الرقمية إلى النفاذ إليها، والتحديات ذات الصلة بحماية الملكية الفكرية في الصناعة الإبداعية، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير نماذج أعمال فعالة لكسب الدخل من المنتجات الرقمية في ظل إمكانية الاطلاع على المحتويات المفتوحة. ولاحظ أحد المندوبين الشواغل المرتبطة بتأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن الوظيفي في القطاع الإبداعي، والحاجة إلى استراتيجيات لتحقيق توازن بين إنشاء فرص للعمل وفقدانها المحتمل، وسلط الضوء على الشواغل بشأن تركيز السوق والحوافز غير الجمركية في التجارة الدولية بسبب التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن الحاجة إلى تعاون عالمي وأطر تنظيمية قوية لمواجهة هذه التحديات.

5- إمكانات تنمية التجارة الدولية في الخدمات الإبداعية

23- أكد المحاور الأول، مدير شعبة الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية، على التأثير التحويلي للإبداع الرقمي على التجارة، لا سيما في مجالي الملكية الفكرية والأعمال الثقافية. وسلط المحاور الضوء على كيفية تأثير التكنولوجيا الرقمية على تبادل الأعمال الثقافية وتداولها بما يتحدى معايير الملكية الفكرية التقليدية، بحيث تؤثر المنصات الرقمية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكد أن المبدعين في البلدان النامية غالباً ما لا تتاح لهم فرصة النفاذ بشكل عادل إلى الأسواق العالمية التي أسواق يهيمن عليها عدد قليل من المنصات الرقمية الكبرى. وشدد المحاور على الحاجة إلى بيانات شاملة عن تجارة المحتوى الرقمي لإثراء القرارات المتعلقة بالسياسات، وتكييف أنظمة الملكية الفكرية الحالية مع العصر الرقمي. وختاماً، سلط المحاور الضوء على الحاجة إلى تعاون دولي معزز وأطر تنظيمية متسقة لضمان اقتصاد رقمي مستدام ومنصف، يتيح النفاذ بشكل عادل للمبدعين في جميع أنحاء العالم.

24- وشدد المحاور الثاني، مستشار التجارة الدولية، شعبة الثقافة بمكتب رئيس الوزراء في بربادوس، على أهمية القطاع الإبداعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى أن الخدمات الإبداعية تعالج قضايا اقتصادية هيكلية، حيث تشكل الملكية الفكرية مكوناً أساسياً فيها. وعلى عكس القطاعات الأخرى، يواجه القطاع الإبداعي حواجز أقل ويتأثر بالكوارث الطبيعية بشكل أقل. ونظراً لصغر حجم السوق المحلية في بربادوس، تكتسي التجارة الدولية أهمية بالغة لاستمرارية القطاع الإبداعي الذي يعتمد على السياحة والتعاون والفعاليات الاستعراضية. ولاحظ المحاور حواجز تنظيمية، مثل سياسات المحتوى المحلي والقيود المفروضة على التأشيرات، والحاجة إلى تحسين فرص نفاذ الممارسين الثقافيين في البلدان النامية إلى الأسواق، بما يتماشى مع اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005). وختاماً، أكد المحاور على الحاجة إلى مراجعة البنية التحتية للتجارة العالمية، وزيادة حصة الدول الجزرية الصغيرة النامية من تجارة الخدمات الإبداعية، ومعالجة مسألة التركيز الكامن في التوزيع الرقمي عبر منصات المنظمات الدولية.

25- وناقش المحاور الثالث، مسؤول تنفيذي أول، وزارة الثقافة والرياضة في إثيوبيا، تجربة إثيوبيا في مجال التجارة في الخدمات الإبداعية، وأكد على دورها في التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، خاصة بين الشباب. وقدم المحاور لمحة عامة عن الصناعات الإبداعية في إثيوبيا، وأشار إلى حجم سوقها ومنتجاتها الرئيسية، وأكد على إمكاناتها في تحسين سبل العيش وتوليد الدخل وتعزيز التنمية البشرية وزيادة عائدات التصدير. ومع ذلك، يفتقر المبدعون المحليون في الغالب إلى التعليم الرسمي والمهارات والموارد. وختاماً، لاحظ المحاور الحاجة إلى تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز المهارات، والحد من القيود التجارية، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها تعزيزاً لنمو الصناعات الإبداعية في إثيوبيا.

26- وتحدث المحاور الرابع، مدير التجارة والصناعة والسلع والملكية الفكرية بوزارة الخارجية الإندونيسية، بالتفصيل عن الصناعات الإبداعية في إندونيسيا، وسلط الضوء على دورها في السياسة الوطنية ورؤية إندونيسيا الذهبية 2045، التي ترمي إلى جعل إندونيسيا مركزاً رفيع المستوى للاقتصاد الرقمي والإبداعي بحلول عام 2045. وأوجز المحاور مبادرات تحسين فرص حصول رواد الأعمال المبدعين على التمويل، ومسألة تعزيز إدارة الملكية الفكرية، وتقوية شبكات المبدعين، وتحسين توافر البيانات، ودعم الابتكار، وتنمية المهارات؛ وذكر الجهود التفصيلية المبذولة في إندونيسيا لتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتعزيز قيمة الاقتصاد الإبداعي وقدرته التنافسية، والدعوة إلى وضع معايير وقواعد داعمة في المنتديات متعددة الأطراف. وسلط المحاور الضوء على مبادرات دولية مثل المؤتمر العالمي للاقتصاد الإبداعي واعتماد الجمعية العامة قراراً بشأن تشجيع الاقتصاد الإبداعي من

أجل التنمية المستدامة⁽²⁾. وختاماً، أشار المحاور إلى أن إندونيسيا ترمي إلى تعزيز قدرات القطاع وقدرته التنافسية، وتيسير النفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية وأسواق المنتجات الإبداعية وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية.

27- ورداً على استفسار من ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بشأن دور منظمة التجارة العالمية في التصدي للتحديات في البلدان النامية، ذكر أحد المحاورين، أثناء المناقشة التي تلت ذلك، أن المنظمة تركز على بناء القدرات والشراكات على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي على السواء، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين عن تجربة التعاون الإقليمي في بربادوس والكاربيبي، ذكر أحد المحاورين أن السوق الموحدة للجماعة الكاريبية تسمح بحرية تنقل العاملين في المجال الثقافي والحق في إنشاء أعمال تجارية، وسلط الضوء على أهمية إيجاد آليات دولية تنظم حركة العاملين في المجال الثقافي (الأسلوب 4) وجهود التعاون الدولي. وإضافة إلى ذلك، قدم أحد المحاورين، رداً على استفسار من أحد المندوبين عن المبادرات في إندونيسيا، تفاصيل عن مشروع العلامات التجارية للترويج للسلع والخدمات في بالي، موجه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويرمي إلى مساعدتها على تسويق وإدارة ملكيتها الفكرية وتطوير تصميم علاماتها التجارية. وفيما يتعلق باستفسار من أحد الخبراء بشأن زيادة القيود المفروضة على تدفقات البيانات عبر الحدود في البلدان المتقدمة النمو ومعالجة سلامة تدفقاتها، لاحظ أحد المحاورين ضرورة تقادي الحماية التي تضع عقبات على طريق ذلك، وشدد على ضرورة إجراء حوار مفتوح بشأن التجارب العملية. وإضافة إلى ذلك، أكد أحد المحاورين، رداً على استفسار من أحد الخبراء عن التحديات التي تواجه جمع بيانات القطاع الإبداعي، الحاجة إلى تعزيز القدرات المحلية، من أجل جمع البيانات ومعالجة الفجوات، لا سيما فيما يتعلق بالمنصات الرقمية العالمية. وختاماً، أشارت أمانة الأونكتاد إلى دراسة أجراها الأونكتاد مؤخراً تناولت إصلاحات الملكية الفكرية التي أسهمت في نجاح المحتوى الإبداعي لجمهورية كوريا على الصعيد العالمي.

6- متابعة الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية: بيانات سياسات التجارة في الخدمات والتنمية

28- عرضت أمانة الأونكتاد النتائج والتوصيات الصادرة عن فريق عمل غير رسمي معني ببيانات سياسات التجارة في الخدمات والتنمية، وذلك على النحو الوارد في تقرير فريق العمل الذي أنشئ في أعقاب الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في عام 2022. وقد جمع الفريق منتجي ومستخدمي إحصاءات تجارة الخدمات لتحديد الثغرات في البيانات، وتبادل أفضل الممارسات، والاستخدام المبتكر للبيانات. وناقش الفريق في اجتماعه الأخير عدم كفاية البيانات الدقيقة عن تجارة الخدمات حسب كل قطاع، وكل شريك تجاري، وكل طريقة توريد، لا سيما في البلدان النامية، فضلاً عن تحديات تسجيل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات على أساس حضورها التجاري (الأسلوب 3)، وتأثير الرقمنة على بيانات التجارة. وشجع أعضاء الفريق الأونكتاد على مواصلة تطوير هذه المبادرة، واقتروا طريقة للمضي قدماً، بما في ذلك إضافة بند بشأن بيانات سياسات التجارة في الخدمات والتنمية ضمن جدول أعمال الدورات المقبلة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات؛ وتطوير مركز لتبادل المعارف، بما في ذلك صياغة دليل تمهيدي عن بيانات الخدمات التجارية لفائدة صانعي السياسات في البلدان النامية، ومستودع يعرض الاستخدام المبتكر للبيانات؛ وتأمين موارد لدعم البيانات الحيوية لتجارة الخدمات؛ وتشجيع الحكومات على تقديم الدعم المالي لإحصاءات تجارة الخدمات، وتعزيز الترتيبات القانونية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية، واستخدام البيانات الإدارية لوضع سياسات أساسها الأدلة.

29- ولاحظت المحاور الأولى، مديرة التجارة الخارجية بالجماعة الكاريبية، أن الخدمات تسهم إسهاماً مباشراً كبيراً في اقتصادات الجماعة الكاريبية، وقدمت تفاصيل الجهود المبذولة في الجماعة الكاريبية لتعزيز الخدمات وتيسير تجارة الخدمات المهنية، بما في ذلك مواءمة المتطلبات والإجراءات المتعلقة بتسجيل المهنيين والترخيص لهم، وذلك بغية تتقلهم الحر من خلال نظام تسجيل موحد، فضلاً عن مبادرات تنويع خدمات قطاع السياحة نحو خدمات سريعة النمو وكثيفة المعرفة ومتاحة رقمياً. ويمكن أحد تحديات التنويع في الافتقار إلى بيانات مصنفة كافية عن مخرجات الخدمات والتجارة؛ وقدمت المحاور تفاصيل عن الجهود المبذولة في الجماعة الكاريبية في هذا الصدد، بما في ذلك في سياق مشروع متعدد السنوات للأونكتاد بشأن تعزيز القدرة على وضع سياسات لتجارة الخدمات أساسها الأدلة من أجل المساعدة على التنويع وزيادة قدرة الاقتصاد على الصمود، واعتبرت أن وقت ذلك قد حان لمعالجة التحديات المتعلقة بالبيانات، بما في ذلك من خلال نظام الأونكتاد للمعلومات الإحصائية للتجارة في الخدمات. وختاماً، قدمت المحاور شرحاً تفصيلياً عن أداة رقمية تيسر جمع ومعالجة إحصاءات تجارة الخدمات، وتساعد على إنتاج إحصاءات مصنفة عن تجارة الخدمات الثنائية، وتسهم في تنفيذ استراتيجيات الخدمات الإقليمية في الجماعة الكاريبية.

30- وشدد المحاور الثاني، محاضر في الاقتصاد، جامعة ساسيكس بالمملكة المتحدة، على التحديات في إحصاءات التجارة الثنائية وفي القطاعات الفرعية، وإحصاءات التجارة المحلية، والإحصاءات النواتج القطاعية. ولاحظ المحاور الكيفية التي تؤثر بها سياسات تجارة الخدمات على استيراد السلع الزراعية في أفريقيا، والكيفية التي يمكن بها للسياسات المتعلقة بالاتصالات الخارجية وخدمات النقل أن تؤثر سلباً على التجارة البينية الأفريقية للسلع الزراعية. فمن غير الممكن أن توجد تجارة ثنائية للسلع من دون تجارة الخدمات، كما أن شركات الصناعة التحويلية تنفرد إلى خدمات، مثلما يحدث في الهند، بما في ذلك في إطار التصدي لمنافسة خارجية مكثفة. وختاماً، لاحظ المحاور أن فهم سبب وكيفية تحول الشركات إلى الخدمات يتطلب بيانات على مستوى الشركات، وهي بيانات قد تكون متاحة في السجلات العمومية، وأن مزامنة مجموعات البيانات الحالية مع التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات يمكن أن يحسن نوعية بيانات تجارة الخدمات.

31- وناقش المحاور الثالث، مساعد أول، مجلس السياسات الاقتصادية بسويسرا، الكيفية التي أثرت بها رقمنة الخدمات على التجارة وقياسها، وركز على قطاع الموسيقى. ولاحظ المحاور أن حصة الخدمات المتاحة رقمياً من إجمالي صادرات الخدمات ما فتئت تتزايد، وأنها لم تتراجع خلال الجائحة؛ فقد زاد استخدام عرض النطاق الدولي بشكل كبير، وهو ما يشير إلى زيادة تصدير الخدمات المتاحة رقمياً؛ ويسيطر مزود المحتوى على حركة البيانات الدولية، مما أفضى إلى تحول الاقتصاد الرقمي من الاتصالات التقليدية إلى المنصات الرقمية الرئيسية. وشدد المحاور على ضرورة أن يتحقق صانعو السياسات من إمكانية نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى هذه المنصات واستخدامها. وأبرز التحول في صناعة الموسيقى من الوسائط المادية إلى الوسائط الرقمية والربح التدفقي الحاجة إلى فهم الكيفية التي نجحت بها بعض الصناعات في التحول إلى شكل رقمي، وذلك لإثراء استراتيجيات الرقمنة في قطاعات أخرى. ولاحظ المحاور مثلاً أن صناعة الموسيقى تمكنت من إدارة قضايا حقوق التأليف والنشر بالرغم من الطابع العالمي للتوزيع الرقمي، والطابع الإقليمي لحقوق الملكية الفكرية. وختاماً، ذكر المحاور أن جمع البيانات يتطلب فهماً لحقائق التجارة الرقمية على أرض الواقع، إذ قد لا تستوعب أنظمة التصنيف والقواعد التجارية الحالية الفروق الدقيقة للتجارة الرقمية بشكل كاف.

32- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ذكر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين أن الخدمات الإبداعية مهمة للبلدان النامية، وأن البيانات الدقيقة والشاملة ضرورية لإثراء عملية صنع

السياسات والمفاوضات في مجال الخدمات، بما في ذلك الخدمات الإبداعية. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض الوفود أن جمع بيانات الخدمات تحدّ في بعض البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن جمع البيانات، لا سيما بيانات الخدمات الإبداعية، يتطلب مقارنة متكاملة والتزاماً وموارد بشرية وتكنولوجية ومالية. ولاحظ عدد قليل من المندوبين أن "هجرة الأدمغة" مشكلة فيما يتعلق بالموارد البشرية، وأن الحواجز التي تعترض التحويلات المالية لها صلة بالموارد المالية. وذكر أحد المندوبين أن الدعم المقدم من المنظمات الدولية يمكن أن يساعد الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في التعرف على تحديات جمع البيانات وتنفيذ الاستجابات المناسبة، وذكر بالتفصيل الحواجز التالية: حوكمة جمع البيانات، التي تتسم بعدم كفاية الموارد البشرية وعدم اتساق السياسات بين الوكالات، وهو ما يعني أن معالجة هذه القضايا تتطلب موارد والتزاماً من صناع القرارات؛ وعدم كفاية مشاركة المبدعين التي تتطلب زيادة الوعي وربط العلاقات، فضلاً عن الموارد. ولاحظ عدد قليل من المندوبين أن البلدان النامية تحتاج أيضاً إلى مزيد من التعاون وبناء القدرات لتحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها. وذكر أحد المحاورين أن الحل الفعال من حيث التكلفة في بعض الحالات هو ضمان إمكانية الوصول القانوني إلى البيانات المتاحة فعلياً. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين أن الفريق العامل غير الرسمي ساعد على تعزيز فهم بيانات تجارة الخدمات وعلى إتاحة خيارات عملية في مجال السياسات. ورحبوا بمشروع تقرير الفريق وما توصل إليه من نتائج واقتراحات، بما في ذلك اقتراح إدراج بند دائم بشأن البيانات الخاصة بسياسات تجارة الخدمات والتنمية في جدول أعمال الدورات المقبلة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وذلك لإتاحة منتدى لتبادل الخبرات في مجال الممارسات الجيدة في جمع البيانات، وتحديد الفجوات، وتبادل الممارسات المبتكرة في استخدام البيانات، لا سيما عند تقييم أثر السياسات التجارية على الجنسين والشباب والسكان الأصليين والفئات الأخرى؛ وللسماح بفحص عميق لقضايا البيانات المتعلقة بقطاعات معينة مثل الاقتصاد الإبداعي. وإضافة إلى ذلك، رحبوا باقتراح إنشاء مركز لتبادل المعارف معني ببيانات التجارة في الخدمات؛ وتعبئة الدعم التمويلي للبلدان النامية لتحسين جمع البيانات وربط البيانات الموجودة.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

33- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 10 تموز/يوليه 2024، السيدة شانشيئا حق (بنغلاديش) رئيسة له، والسيدة جاكى هيتونغامينا ندومباسي مبيو (أنغولا) نائبة للرئيسة - مقرر.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(البند 2 من جدول الأعمال)

34- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 10 تموز/يوليه 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/31). وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

- 2 إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 التجارة في الخدمات الإبداعية.
- 4 اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

- 35 أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 12 تموز/يوليه 2024، لنائبة الرئيسة - المقررة بأن تضع، تحت سلطة الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور *

- 1- حضر الدورة ممثلو ما يلي من الدول الأعضاء في المؤتمر:
- | | |
|-----------------------------|--|
| الاتحاد الروسي | سيشيل |
| إثيوبيا | الصين |
| أذربيجان | العراق |
| إسبانيا | غامبيا |
| إندونيسيا | فنلندا |
| أنغولا | كابو فيردي |
| أوزبكستان | الكاميرون |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | كمبوديا |
| بربادوس | الكويت |
| تايلند | ليبيا |
| توغو | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| تونس | نيجيريا |
| جامايكا | هندوراس |
| سري لانكا | اليونان |
- 2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- الجماعة الكاريبية
منظمة التعاون الإسلامي
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
- 3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مركز التجارة الدولية
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- 4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
- منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية
- 5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجلين. وللاطلاع على القائمة، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/INF.11.